



مركز البحوث والدراسات السودانية



مركز البحوث والدراسات الإفريقية

مؤتمر علاقات السودان

بدول الجوار

رؤية مستقبلية

112727

سومر



جامعة الزعيم الأزهرى

جامعة إفريقيا العالمية

مركز البحوث والدراسات السودانية

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار
" رؤية مستقبلية "

الأوراق العلمية

أكتوبر 2011م





تقديم :

لقد ظلت المتغيرات الدولية تتحكم في علاقات السودان الخارجية في العقود الماضية بصورة واضحة . وقد حمل كل عقد جديد متغيرات جديدة أقتضت إعادة هندسة علاقات السودان بدول الجوار بدرجات متفاوتة . ففي أوائل الثمانينات شهد العالم بداية سياسات إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي فيما عرف حينها بالبروستريكا . وقد ألقى هذا الإجراء بظلال واسعة علي العلاقات الخارجية للدول صغيرها وكبيرها ، حيث تحول العالم من نظام القطبية الثنائية الي عالم القطب الواحد ، وتحولت سياسة الترويض من العصا والجزرة الي سياسة العصا الغليظة .

وفي العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم بروز العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتسارعت ثورة الاتصالات ، وبرزت مفاهيم حقوق الإنسان والحكمة والحكم الرشيد. حيث نعت الدول المتقدمة علي الدول النامية عجزها عن استخراج موارد بلادها ، وحرمان شعوبها من الحياة الكريمة والرفاه ، وأسست علي ذلك حق هذه الشعوب في استقدام القدرات والآليات والمفاهيم الغربية لتلافي الحروب والمجاعات والأوبئة والتخلف ، وأتخذت ذلك زريعة للتدخل في شئون الدول الداخلية ، وتناقص مفهوم سيادة الدول القومية . وقد تعرض السودان خاصة ، للحصار الاقتصادي والعسكري وضرب المصانع مثل مصنع الشفاء مما ألان قناعته في إعادة ترتيب علاقته بدول الجوار .

أما في العقد الأول من الألفية الثالثة فقد فاجأ الغرب العالم العربي والإسلامي وغيره من البلدان ، بمفهوم محاربة الإرهاب ترتب علي أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أدت الي أنهيار برجي التجارة وما تعرضت له الولايات المتحدة من أحداث هزت الأمن والسلم العالميين ، وبالفعل قاد سادة العالم الجدد حرب لا هوادة بها علي أفغانستان والعراق وأدخلت بقية عواصم العالم في نفق الرعب وقفص الاتهام ، وقد كان للسودان نصيب من الإجراءات المتشددة ومحاولات الاحاطة والتركييع، وقد أقتضى ذلك تعديل في سياسة السودان الخارجية خاصة فيما يلي محاربة الإرهاب.

ويشهد العقد الذي بين يدينا 2010 - 2020م العديد من المؤثرات العالمية مثل الثورات العربية وتنامي القدرات الصينية الروسية بالإضافة لانفصال جنوب السودان عن شماله والأزمة الاقتصادية، وبالطبع فإن ذلك يقتضي إعادة صياغة علاقات السودان الخارجية بدول الجوار خاصة، وقد ارتفعت أقدار دول للتأثير علي واقع السودان الداخلي ، وأنخفضت أقدار أخرى . ففي شمال السودان أدت الثورة في ليبيا ومصر لتخفيض المناخ العدائي الذي كان سائداً في أوائل الألفية الثالثة ، إذ من المرجح أن تتأخر هذه البلدان في إعادة بناء علاقاتها الخارجية بعد هذه الثورات الى ثلاث أو أربع سنوات قادمة . أما انفصال الجنوب فقد أوجد دولة حجبت ثلاث دول كانت تجاور السودان ، ومن المؤكد أن تأثير قيام الدولة الجديدة علي الاقتصاد والسلام والتنمية في السودان سيكون جامعاً لما كان ينتظر من الدول المحجوبة خيراً أو شراً . ولاشك أن ذلك يتطلب جهداً عظيماً لإدارة العلاقات مع دولة الجنوب الوليدة ببراعة تجنب البلاد مخاطر الاحتراب وتقرب فوائد المصالحة والاتفاق

أما العلاقات السودانية الأثيوبية فقد زادت أهميتها في ضوء تناقص تأثير دول الشمال الأفريقي ، فأثيوبيا اليوم هي الأكثر وجوداً بشريا وعسكرياً في السودان ، وهي الأقدر علي الوساطة بين السودان ودولة الجنوب الوليدة . لقد أوجدت الظروف الجديدة واقعاً جيوسياسياً يتطلب إعادة تقييم أوزان العلاقات الخارجية لمعرفة مدى التأثير المتبادل والمحتمل .

ومما لا شك فيه أن علاقات السودان الخارجية ذات تأثير عميق علي سياسته الداخلية وأمنه ومعاشه . فالمأزومية التي يعاني منها السودان في الجوانب الحياتية ما هي إلا انعكاس لعدم استقرار علاقاته الخارجية ، الأمر الذي يحتاج الي إعادة ترتيب وبرمجة ، أهمها نقل القرار الخارجي السوداني من مستوى الحزب والحكومة الي مستوى الدولة ، وقيام مجلس للعلاقات الخارجية يتولى التخطيط للقرار الخارجي تشارك فيه مؤسسة الرئاسة والحزب والاحزاب القومية ووزارة العلاقات الخارجية بجانب الصفوة المتخصصة ومراكز الابحاث المعتمدة والتي لا بد أن يستأنس بنتائج مردود حركتها البحثية .

لأجل هذا كان لا بد من قيام هذا المؤتمر الذي سعى لمشاركة المتخصصين في العلاقات الخارجية من الحزب الحاكم والاحزاب القومية ، وها هم قد تقدموا بهذه الأوراق التي بين يدي القراء بتنوع يغطي كل دول الجوار وكل قضايا العلاقات الخارجية : الثقافية والاقتصادية والأمنية والسياسية . ونأمل أن تأتي مخرجات المؤتمر وتوصياته لبنة أولى وبنية تأسيسية لاستراتيجية السودان الخارجية تجاه إفريقيا للعقد القادم .

أ.د. عبد الرحمن أحمد عثمان

عميد مركز البحوث والدراسات الإفريقية

العلاقات السودانية الأثيوبية في المجال الاقتصادي (فرص التعاون والتحديات)

نعمة علي محمد علي¹

المستخلص:-

قسم العلوم السياسية تعتبر العلاقات السودانية الأثيوبية ذات خصوصية كبيرة نظراً لتأثيرها على منطقة القرن الأفريقي ودول منطقة البحيرات العظمى وذلك لما تتمتع به الدولتان من ثقل كبير ومركزية في هذه المنطقة.

هذه الورقة تعالج في موضوعها الرئيسي العلاقات بين البلدين من المنظور الاقتصادي كأحد أكثر المحاور التي يتأثر بها الجانب السياسي في علاقات البلدين بحكم ارتباط الاقتصاد الأثيوبي بالاقتصاد السوداني كما أن المحور الاقتصادي ينسك الأساس في مستقبل علاقات البلدين.

وتأتي أهمية هذه الورقة في قراءتها لمتجهات الوضع في منطقة القرن الأفريقي في ظل التدخلات الأجنبية التي تعوق مسار علاقات دول الإقليم، التي ظلت تشهد كوارث غذائية وبيئية يمكن تلافيها كما ترى الورقة عبر تنشيط الإمكانيات الاقتصادية لدول المنطقة خصوصاً السودان وأثيوبيا نظراً لتوافر مقومات النهوض الاقتصادي فيهما.

اعتمدت الورقة على بعض المعلومات الإحصائية التي تساعد في تحليل طبيعة الارتباط الاقتصادي السوداني الأثيوبي والمجالات التي يمكن للبلدين التعاون فيها من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية والغذائية وتأمين الحياة الكريمة لشعبيهما وشعوب بقية دول المنطقة.

وخلصت الورقة إلى أن معظم المشاريع الاقتصادية المقترحة بين البلدين ظلت نظرية على الورق ولم تجد طريقها للتطبيق على أرض الواقع نظراً لعدم الاستقرار السياسي لعلاقات البلدين تاريخياً وتآرجحها بين التوتر والعداء إلى التعاون.

وتوصي الورقة بأهمية إيلاء هذه العلاقات اهتماماً أكبر من جانب السودان وذلك لفائدتها الإستراتيجية كما توصي بضرورة إكمال المشروعات المقترحة وتنفيذها كما أوصت الورقة

¹ . جامعة بحري - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

بضرورة ترسيم الحدود بين البلدين لتقليل التوتر وإيقاف التدخلات المسيئة لعلاقات البلدين ببعضهما.

وتتلخص أهم محاور الورقة فيما يلي:-

- العلاقات التاريخية في المجال الاقتصادي والامتيازات التي ترتبت عليها والمعوقات التي تعترض مسار هذه العلاقات المشتركة.
- الخصوصية التي ترتبط بمشكلة مياه النيل، والعلاقات المائية وتوازنها بين دول الحوض.
- مقترحات فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين الإثيوبية و السودانية.

مقدمة:-

الموقع الجغرافي لإثيوبيا:

تقع جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية في إقليم شرق إفريقيا في منطقة القرن الإفريقي وتبلغ مساحتها مليون كلم مربع.

تحاط إثيوبيا بستة دول هي: من الغرب السودان الشمالي ودولة جنوب السودان بأطول حدود تبلغ 1606 كلم تمتد من شرق الاستوائية من دولة جنوب السودان الي ولاية كسلا في دولة شمال السودان يحيطها من الشرق والجنوب الشرقي الصومال بحدود تبلغ 1600 كلم تحدها شمالاً إريتريا بطول 912 كلم ثم كينيا في الجنوب بحدود طولها 861 كلم وأخيراً جيبوتي بحدود تبلغ 349 كلم.

تقع إثيوبيا على هضبة مرتفعة تعلوها سلسلة من الجبال يفصل بينها الوادي الأخدودي العظيم , وتبلغ أعلى نقطة 4533 متر وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة 10% أي ما يعادل 300 مليون فدان, ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في مدينة (بحر دار) عاصمة إقليم الأمهرا بغرب إثيوبيا, ينحدر من الهضبة الإثيوبية أكثر من مائة نهر ونهير تمد نهر النيل الأزرق بـ 83% من تدفقاته السنوية, كما تمد نهر النيل الرئيسي بعد التحامه بالعطراوي بـ 86% من جملة إيراده السنوي.

يبلغ عدد التعداد السكاني ما يقارب 90 مليون نسمة حسب آخر تقديرات، وبذلك تأتي إثيوبيا في المرتبة 15 عالمياً، يتصف الشعب الإثيوبي بالشك والحذر ويصدق فيهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أتركوا الأحباش ما تركوكم).

تنقسم إثيوبيا إلى سبعة مجموعات إثنية أساسية هي حسب الحجم: الأرومو ويشكلون 32,1%، الأمهرا 30,1% التجراي 6,2% الصومال 5,9% القراقي 9,3% السيدامو 3,5% الولايات 2,4% بالإضافة الي مجموعات شعوب الجنوب وآخرين 12,4%(1)

أولاً: العلاقات التاريخية في المجال الاقتصادي والامتيازات التي ترتبت عليها والمعوقات التي تعترض مسار هذه العلاقات المشتركة:-

يعتبر القرن الإفريقي من المناطق المهمة التي تتميز ب وقع استراتيجي في إفريقيا وعلى رأس طرق تجارية مهمة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي وبين الدول العربية في منطقة الخليج العربي ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. تبرز أهمية المنطقة في أن دولها تسيطر على سواحل البحر الأحمر ومداخله كما توجد بالمنطقة منابع النيل الأزرق. هذا الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي جعله عرضة للاستهداف الخارجي لذلك تتنافس عليه القوى المختلفة وينعكس ذلك على دوله في شكل الصراعات والحروب الدائرة فيها.

تمثل إثيوبيا الدولة المهمة في المنطقة وقد بدأت علاقاتها مبكرة مع الاتحاد السوفيتي واستمرت حتى انهياره، بعدها توجهت نحو المعسكر الغربي وشهدت هذه الفترة وجود أمريكي وإسرائيلي مكثف في إثيوبيا، ومعلوم أن إسرائيل تولي المنطقة اهتمامها بصورة عامة وبإثيوبيا بصورة خاصة وذلك لاعتبارات دينية وتاريخية وإستراتيجية قديمة.

يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المهمة المؤثرة على صناع القرار السياسي والخارجي للدولة سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقوة تأثير العامل الاقتصادي

¹ جوزيف رامز أمين، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل، مركز زايد للتنسيق والمتابعة دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 23.

تكمُن في مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة أو عن طريق استثمار تلك الإمكانيات وفقاً لخطط تنمية مدروسة وبأيدي وكفاءة علمية متخصصة من جهة ثانية.

إن الذي يهمننا في العامل الاقتصادي ليس التفاصيل الفنية الاقتصادية في حد ذاتها إنما ارتباط العامل الاقتصادي المباشر بإمكانات الدولة الاقتصادية وأهدافها السياسية القومية، حيث أن قدرة الاقتصاد هي التي تحدد مستوى استغلال القرارات السياسية وتحقيقها وفقاً لإستراتيجية الدولة الأمنية ووفقاً لأهداف سياستها الخارجية الوطنية والقومية.

الاقتصاد السوداني :-

إن السودان غني بالموارد الطبيعية، إذ تتوفر فيه الأرض الخصبة الصالحة للزراعة كما تتوفر مصادر المياه، إلا أنه لا زال يعاني اقتصادياً بالرغم من تقدمه في السنوات السابقة بفعل استخراج النفط الذي فقده بعد انفصال الجنوب، وعموماً يظل السودان واحداً من أكبر الدول التي تحتزن الكثير من الموارد غير المستغلة بسبب ضعف الإمكانيات وهو ما يبقيه ضمن الدول الفقيرة في العالم.

الأوضاع الاقتصادية:-

الثروة المعدنية:

يشمل النشاط التعدين الحالي في السودان: الذهب، الفضة، الكروم، المايكا، المنجنيز، الاسبستوس، التالك، كما أن هنالك عدد من رخص الاستكشاف لجملة من المعادن كالنحاس والبوكسايت وغيرها، بدأت عملية الاستكشاف بالنسبة للنفط في منتصف السبعينات. وتوالت الاتفاقيات مع مجموعة من الشركات الأجنبية وصل الإنتاج في عام 1999م إلى خمسين ألف برميل وبحكم الدراسات تم اكتشاف كميات كبيرة من البترول في كل من حوض النيل الأزرق وحوض المردي وجبل ابيض وقطاعات البحر الأحمر.

الإنتاج الزراعي والرعي والصيد:

يتمتع السودان بموارد زراعية كبيرة حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 200 مليون فدان، يزرع منها في الوقت الحالي نحو 40 مليون فدان.

كما تقدر الثروة الحيوانية في البلاد بنحو 130 مليون رأس يتنوع ما بين الأغنام والماشية وغيرها من الحيوانات البرية، وحوالي مائة ألف طن سنوياً من الأسمك من مياه البحر

الأحمر والمياه العذبة، وأكثر من 35 مليون وحدة من الدواجن، فضلا عن 157 مليون فدان من أراضي المرعى والغابات، ويعتبر الصمغ العربي من المنتجات النقدية الرئيسية، وهو سلعة إستراتيجية عالمية، يستحوذ السودان على 80% من الإنتاج العالمي(1).
الصناعة/الطاقة:-

القطاع الصناعي في السودان من القطاعات الضعيفة ولا تتخطى نسبة مساهمته في الناتج المحلي 26% حتى 2010، وتعتبر الصناعات الغذائية من أهم الصناعات في السودان بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وتجميع الآليات وصناعة الجلود وصناعة الزيوت النباتية وغيرها من الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية، أما الطاقة فإن السودان يزخر بموارد مائية هائلة تساعده في إنتاج الطاقة الكهرومائية حيث بلغ إنتاجها في 2010 4.314 كيلو وات، إضافة إلى البترول الذي تقلص إنتاجه بفعل انفصال الجنوب، كما دخل السودان في مجال إنتاج الطاقة النظيفة من الإيثانول الذي بلغ 30 مليون لتر مكعب في 2011م.
السياحة:

يعتبر السودان من الدول التي تتمتع بإمكانيات سياحية كبيرة، على سواحل البحر الأحمر أو النيل إضافة إلى الآثار النوبية والصحاري والمحميات الطبيعية كمحمية الدندر. بالرغم من ما تم ذكره يعتبر السودان من دول العالم الثالث الفقيرة من حيث الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد.

مما سبق ذكره نستنتج الآتي:

- الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد السوداني، إلا أن الدولة ظلت تعتمد على قطاع النفط في السنوات السابقة مما أثر على القدرات الزراعية.
- تأثره بميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.
- ارتباط الاقتصاد السوداني في بعض الجوانب مثل السكر واللحوم باقتصاديات الدول العربية وتأثره بالتطورات السياسية والاقتصادية لتلك الدول.

¹ المرجع السابق، ص27.

² <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

الاقتصاد الإثيوبي:

لقد مرت إثيوبيا زمناً طويلاً باقتصاد ضعيف متغلب بين احتكار العائلة الإمبراطورية المالكة لكل شي في كنف الإمبراطور (هילה سيلاسي) مروراً بعصر اقتصاد الفوضى والتناحر السياسي منذ سقوط الإمبراطور وبداية حقبة منظومة حكم الجنرالات (نفرينتي وأمان عندوم) ومن ثم حقبة اقتصاد الحرب الضروس التي قادها (منقستو) ضد ثوار إريتريا، وتعد إثيوبيا حالياً من أكثر الدول فقراً في العالم، وإن نجحت في الفترة الأخيرة في استقطاب مزيد من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية (سد الألفية) المتوقع انعكاسها على حياة السكان مستقبلاً.

الثروة المعدنية:

على الرغم من أنه يتم استخراج كميات صغيرة حالياً من معادن الذهب والبلاتين والرخام والجرانيت والتانتاليم إلا أنه من المتوقع أن يصبح التعدين قطاعاً مهماً في مستقبل الاقتصاد الإثيوبي.

الإنتاج الزراعي/الرعي/الصيد:

تتمثل أهم الحاصلات الزراعية في البن والتيف والقمح والشعير والذرة والقطن وقصب السكر والشاي والفواكه والتبغ والبنجر كما دخل القات حديثاً كمحصول نقدي، وتعد إثيوبيا الأولى على مستوى القارة في مجال الثروة الحيوانية حيث تقدر بـ 29,9 مليون رأس من الماشية و21,7 مليون رأس من الأغنام و16,7 مليون رأس من الماعز تقوم عليها صناعة الجلود واللحوم المحفوظة.

الصناعة والطاقة:

تتمثل أهم الصناعات في الأغذية والمنسوجات والجلود ومواد البناء بجانب استخراج الذهب وأملاح الصودا وأملاح البوتاسيوم، بلغ إنتاج إثيوبيا من الكهرباء 1,36 بليون كيلو وات في الساعة تذهب معظمها للاستهلاك المحلي.

وقياساً على كل ما ذكرنا نستخلص الآتي:-

- يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بصورة واضحة على العوائد من تحويلات الآلاف من اللاجئين الأثيوبيين بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتماد الاقتصاد الإثيوبي على أموال المعونة الأمريكية السنوية.

• الدعم الإسرائيلي للوجستي.

الأمر الذي أفرز اقتصاداً بلا ملامح وقدراً هائلاً من العوز والفاقة مضافاً إليه موجات متتالية من الجفاف والتصحر.

إن تطور العلاقات السودانية الإثيوبية يعتمد على مجموعة مرتكزات ترجع إلى الحوار الإثيوبي السوداني حيث تعتبر إثيوبيا من أهم دول الجوار السوداني الخمس وظلت تمثل مكانه متقدمة في علاقات السودان مع دول الجوار بل وأحياناً تأتي على قمة الأولويات ولعل ذلك ناتج من مجموعة ميز منحت هذه العلاقة نوع من الخصوصية:

- تعتبر الحدود السودانية الإثيوبية هي الأطول، إذا ما استثنينا دولة جنوب السودان الوليدة.
- يجاور السودان إثيوبيا بثلاث من الولايات هي: النيل الأزرق وسنار والقضارف وكسلا، من الجانب الإثيوبي يقابلها غمبيلا، بني شنقول، إقليم الأمهره، إقليم التقرائي.
- تعتبر إثيوبيا أقرب دول الجوار السوداني للولايات ذات الكثافة السكانية العالية وهي: الخرطوم، الجزيرة وكسلا والقضارف وهذا بدوره ينعكس على مسائل اقتصادية وسياسية وأمنية متداخلة.

• ظلت إثيوبيا هي أرض الهجرة بالنسبة للسودانيين في مقاومتهم لأنظمة الحكم المختلفة. تأسيساً على ما ذكرنا تعتبر إثيوبيا هي أكثر دول الجوار تأثيراً على سلامة وأمن واستقرار السودان، والسودان يتمتع بنفس التأثير، إن تتطور العلاقات السودانية الإثيوبية يستلزم تنشيط منظومة كثيفة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين ظلت معطلة لأزمان تطاولت منذ منتصف القرن الماضي وتمثلت هذه المعوقات في الآتي:

- إستخدام الإمبراطور هيلاسيلاسي لفريق فني من مكتب استصلاح الأراضي التابع لوزارة الزراعة الأمريكية لمسح الحدود الإثيوبية السودانية.
- قبول أطروحات أمريكية بإقامة 59 منشأة مائية لحجز 51 مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق لتوليد 46 مليار ميغاوات في الساعة من الكهرباء ومن ثم تقليل اندفاع مياه الهضبة نحو مجرى النيل الأزرق، خاصة بعد اكتمال منظومة خزان فنشا والذي قال عنه البروفيسور (توني ألن) في مركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن حال افتتاحه إنه يعد بروفة أوليه لتحويل مجرى النيل الأزرق.

- تقدمت إثيوبيا بشكوى ضد السودان إلى مجلس الأمن وقلصت حجم التمثيل الدبلوماسي السوداني في أديس أبابا وأغلقت المدرسة والمنظمات السودانية وقامت بإيقاف رحلات الخطوط الجوية السودانية بين الدولتين وكان ذلك بعد عام 1991.
- تعرض بعض السودانيين العاملين في المنظمات الطوعية للقتل والسجن والطرده.
- استضافة الحكومة الإثيوبية لحركة التمرد المسلح على أراضيها المتاخمة للحدود السودانية لاستهداف العمق السوداني بالشرق وجنوب شرق النيل الأزرق وأعالي النيل وتوفير الدعم اللوجستي والمعنوي لها.
- شاركت إثيوبيا كل من إريتريا وأوغندا في حملته غزو السودان عام 1997 لتقوية حركة التمرد(1).

بالرغم من التحالف الثلاثي (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا) الذي حدث ضد السودان إلا أنه لم يستمر طويلاً حيث اندلعت الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا في العام التالي (1998م) أدى ذلك إلى أن تتقارب إثيوبيا أكثر مع السودان بعد أن فقدت الموانئ الإرترية التي تصلها بالعالم الخارجي، تواصل التقارب أكثر في عام 1999 حيث توج بزيارة رئيس الجمهورية عمر حسن احمد البشير، شهد عام 2000 بداية التطبيع الحقيقي وذلك عبر انعقاد اللجان الوزارية المشتركة حيث برز التقدم من خلال تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ولعل أبرز هذه التطورات تمثلت في الآتي:

- تنشيط العلاقات عبر اللجان الوزارية السودانية الإثيوبية المشتركة في الاقتصاد والعلاقات السياسية والإستراتيجية وتوقيع العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات.
- ظلت اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين تمثل الإطار القانوني للتعاون الثنائي.
- ظل التبادل التجاري والنشاط الاستثماري على مستوى الحكومتين تحكمه إتفاقيات من جانب التعاون التجاري وأيضاً برتوكول تجارة الحدود واتفاقية التجارة التفاضلية واتفاقية الإمداد بالمواد البترولية ومذكرة التفاهم في مجالات التعدين والجيولوجيا.

¹ وزارة الخارجية- سفارة جمهورية السودان بأديس أبابا- إثيوبيا، ملامح علاقات مستقبلية بين السودان وإثيوبيا بعد انفصال جنوب السودان، ورقة وصفية تحليلية يونيو 2010م وتم تحديثها في عام 2011م، 21.

- تم الإتفاق بين الغرفة التجارية الإثيوبية وإتحاد أصحاب العمل السوداني على قيام مجلس مشترك لرجال الأعمال في البلدين لتطوير التبادل التجاري والاستثماري.
- هنالك مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الصناعة وقعت عام 2000 لتبادل الخبرات والدراسات وفرص التدريب.
- يوجد إتفاق بين البلدين على التعاون في مجال الاستكشافات الجيولوجية في مناطق الحدود المشتركة وتطوير دراسات الجدوى وتبادل المعلومات والخبرات
- هنالك تنسيق بين سلطتي الجمارك في البلدين لفحص البضائع العابرة بين الحدود.

التعاون في مجال الطاقة والوقود:-

قبل انفصال الجنوب كانت إثيوبيا تستورد أكثر من 80% من المواد البترولية من السودان منذ توقيع مؤسستا البترول في البلدين على إتفاقية عام 2001م مع إمكانية زيادة النسبة حسب الحاجة الإثيوبية وظروف الإنتاج السوداني، كما أن هنالك تفكير في تخصيص مساحة لإثيوبيا بالقرب من مصفاة الجيلي لإقامة مستودع للتخزين، وتقوم شركة النيل للبترول حالياً بإقامة محطات بيع الوقود والغاز بأديس أبابا.

تأخر مشروع الربط الكهربائي المتفق عليه بين البلدين بسبب أحداث عام 1995 وتجدد في يونيو 2010 حيث أكمل الطرفان تشييد الأبراج الناقلة وبناء محطات التوليد في إثيوبيا لتزويد السودان بالكهرباء بأسعار مخفضة ولكن تأخر لأسباب فنية من الجانب الإثيوبي مما اقتضى تطبيق الجزاء عليها حسب الإتفاق بين الطرفين.

التعاون في مجال النقل:

- هنالك إتفاق بين البلدين في عام 2010م بمنح كل طرف للآخر حق نقل الركاب من مطاره إلى بلد ثالث (مصر بالنسبة لإثيوبيا والسعودية والإمارات بالنسبة للسودان) أيضاً حق تسيير سفريات شحن جوي للناقلين الوطنيين.
- كما تمنح الخطوط الجوية الإثيوبية فرص لتدريب بعض كوادر شركة الخطوط الجوية السودانية وصيانة طائراتها.
- وافق السودان أيضاً للخطوط الجوية الإثيوبية بتسيير ثلاث رحلات أسبوعية بين أديس وجوبا قبل انفصال الجنوب.

- أكمل البلدان الطريق البري الذي يربط (القلابات - المتمة - غندر) والذي أصبحت تتساقب عبره الشاحنات والسيارات الصغيرة.
- كما أن هنالك لجنة استشارية مشتركة للاتفاق على النواحي الفنية مثل رخص القيادة ودفاتر الملكية للشاحنات ولوحات العبور والتأمين ونقاط العبور.

إستخدام ميناء بورتسودان:

سمح السودان لإثيوبيا باستخدام ميناء بورتسودان بتصدير بعض منتجاتها واستيراد احتياجاتها بشروط ميسرة، كما منح السودان أيضاً إثيوبيا أرض في ميناء بورتسودان لتخزين البضائع.

تساور الطرفان على الإخطار المسبق عن الواردات الإثيوبية العسكرية والكيماوية وذات الطبيعة الخطرة، كما التزم الجانب الإثيوبي بعدم استيراد أو تصدير سلع يحظرها القانون السوداني عبر موانئ السودان وأراضيه.

الاتصال والبريد والسكك الحديدية:

ربط البلدان بشبكتي المايكرووف بالدولتين لتسهيل الاتصالات الهاتفية وخدمات الفاكس، بذل الجهد لتطوير البريد السريع لمواكبة التطور.

هنالك اقتراح سوداني بربط البلدين بخط للسكة حديد، تم تكوين لجنة مشتركة لتسوية هذا المشروع غير أنها عقدت اجتماعاً واحداً فقط.

ثانياً: الخصوصية التي ترتبط بمشكلة مياه النيل والعلاقات المائة وتوازنها بين دول

حوض النيل

مصادر المياه:

من المفاهيم الخاطئة أن المياه سلعة مجانية، ومن المؤكد أن تعاضم قصورها قد يجعل من المحتوم النظر إليها كقيمة اقتصادية.

تتمثل المشكلة الأساسية على المستوى العالمي في ندرة الموارد المائية العذبة ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل وعلى سبيل المثال وليس الحصر تزايد النمو السكاني والاحتياجات المتنوعة للمياه، وارتفاع نسبة الاستهلاك لأغراض الصناعة بالإضافة إلى التباين في توزيعها.

تمتلك إثيوبيا مصادر مائية هائلة تتمثل في الأنهار والبحيرات المنتشرة في الأجزاء المختلفة من أراضيها، حيث يمثل ارتفاع الهضبة الإثيوبية وانحدار المياه عاملاً مساعد في إنتاج الطاقة الكهرومائية. وبالرغم من غزارة الأمطار التي تهطل على الهضبة الإثيوبية إلا أن إثيوبيا تشهد موجات من الجفاف ونقص الغذاء مما يؤدي الي الدفع بالسكان نحو سهول السودان المجاورة.

مبادرات دول حوض النيل:

ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في الهضبة الإثيوبية ويمثل 85% من مياه حوض النيل، ولعل أهم المبادرات التي عقدت بشأن مياه النيل تتمثل في الآتي:

- بروتوكول روما 1881م: تم توقيعه بين بريطانيا وإيطاليا نيابة عن إثيوبيا من أجل تحديد منطقة نفوذ الدولتين في شرق السودان، نصت المادة الثالثة على أن تتعهد إيطاليا بعدم قيام أي منشآت على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر تأثيراً ملموساً في كمية مياهه.
- إتفاقية أديس أبابا 1902م: تمت بين بريطانيا وإثيوبيا وإيطاليا بشأن الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وإثيوبيا وإريتريا، نصت المادة الثالثة أيضاً على عدم السماح بقيام مشاريع على نهر النيل الأزرق ببحيرة تانا أو نهر السوبات من شأنه تقليل إيرادها في مياه النيل إلا بعد موافقة حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري الإنجليزي.
- إتفاقية عام 1925م : وهي عبارة عن مذكرات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في عام 1925، اعترفت فيها بريطانيا بالحقوق المائية المكتسبة للسودان ومصر من مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض.
- إتفاقية عام 1929م: عبارة عن خطابات متبادلة بين بريطانيا ومصر تخص عدم المساس بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل وما تقوم به في التوسع الزراعي، أيضاً عدم قيام أي مشروعات لتوليد الطاقة إلا بعد موافقة مصر.
- هذا ما جاء في خطاب رئيس وزراء مصر إلى المندوب السامي البريطاني وجاء الرد مؤكداً احترام وموافقة بريطانيا نيابة عن هذه الدول.

- إتفاقية عام 1959م: وقعت مصر إتفاقية مع السودان تعطيها حق استغلال 55 مليار متر مكعب من أصل 83 مليار متر مكعب ويتبقى للسودان 18 مليار متر مكعب وتحرم إثيوبيا من الحق في أي نسبة من هذه المياه(1).

ترتبت على هذه الإتفاقيات الآتي:

- بعد استغلال دول حوض النيل طالبت حكوماتها بإعادة النظر في هذه الإتفاقيات التي أبرمها الاستعمار نيابة عنها، بدأت هذه المطالبات في عام 1997م وعرض المقترح على مجلس وزراء الدول الأعضاء وكان ذلك في يونيو 2007م.
- يتمثل الخلاف الأساسي في الملف بين كل من إثيوبيا والسودان في موقفيهما المتباين من مسألة الاعتراف باتفاقيتي 1929م و1959م وما ورد فيهما من حقوق، ولعل من أهم الأشياء التي صرحت بها إثيوبيا باعتقادها أن مصر تسيطر على السياسة المائية في نهر النيل وتسعى لكي تصب النتائج في صالحها.
- مصر تعول كثيراً على الضمانات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي بعدم تمويل المشاريع المائية المقامة على النيل إلا بموافقة مصر والسودان.
- وقعت كل الدول الأعضاء في حوض النيل على إتفاقية في إطار التعاون وكرر ذلك في مايو 2009م بكينشاسا عدا السودان الذي عاد مبكراً بعد مناقشة الإتفاقية، ثم استأنف على إرجاء الإتفاقية 6 أشهر أخرى واستمرار المفاوضات لإقناع الدولتين المتحفظين (مصر والسودان) على بند الأمن المائي والموافقة المسبقة على كل المشروعات وأن تكون القرارات بالإجماع.
- لجأت إثيوبيا لخلق ائتلاف حول المياه مع بقية دول الحوض الست الأخرى وذلك من خلال مناداة بعض دول حوض النيل بالمطالبة المستمرة بإعادة تقسيم الأنصبة الذي وصفته الصحف الكينية بثورة النيل (Nile Revolt).
- تطور ملف المياه بعد أن قررت الدول السبع المضي قدماً في تشكيل مفوضية حوض النيل والتوقيع على الإطار المؤسسي لها دون انتظار موافقة كل من مصر والسودان.

¹ محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1997م.

- المفاوضات الجديدة لا تعترف بالاتفاقيات السابقة وهي بذلك تسلب كل من مصر والسودان حقها المكتسب في تقسيم أنصبة مياه النيل وهو ما تعارضه مصر بشده وتريد أن يظل لديها (الفيثو) على أي مشروعات تقام على الحوض تؤثر على إيرادها المائي.
- شهد شهر مايو 2010م توقيع أربع من هذه الدول على إتفاقية في عنتيبي بأوغندا وهي (إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا) لحقت بها كينيا فيما بعد بينما تحفظت بورندي والكنغو الديمقراطية.

السدود الإثيوبية وأثرها على السودان:

- إن إقامة سدود جديدة على الهضبة الإثيوبية تعمل على تجميع كثير من المياه التي تذهب هدرأ دون الإستفادة منها والتي يمكن أن تشكل مخزوناً يستفيد منه السودان في مجال الزراعة طوال العام.
- تعتزم إثيوبيا بناء 15 مشروع للطاقة خلال العشر سنوات القادمة حتى عام 2020 لإنتاج 13430 ميغا وات سيتم إنجاز سبعة منها خلال الخمس سنوات القادمة ضمن الخطة الخمسية للنمو و التحول وهي المشاريع التي تعمل على استدامة التنمية وذلك من خلال محاربة الفقر عبر زيادة توليد الإنتاج الكهرومائي الحالي من ألفي ميغا وات إلى عشرة آلاف ميغا وات.
- تقوم الحكومة الإثيوبية بإعداد دراسة جدوى حالياً لمشروع سد قبي 3 على نهر آباي (النيل) بتمويل من الحكومة النرويجية الذي سيوفر الطاقة الكهرومائية لكل من إثيوبيا والسودان، وتنفذ معظم هذه السدود بشركات صينية وبدعم من البنك الدولي.

السدود الإثيوبية الحالية والمستقبلية: (١)

الرقم	اسم المشروع	موقع المشروع	موقع التنفيذ	الطاقة المتوقعة
1	سد تكزي 1	نهر تكزي / نهر عطبرة	اكتمل في نوفمبر 2009	300 ميغا وات
2	قبلي قبي 2 Gilge Gibe 2	نهر أومو ناحية كينيا	اكتمل في يناير 2010م	420 ميغا وات
3	تابا بليس	بحيرة تانا للكهرباء والزراعة	اكتمل في مايو 2010م	460 ميغا وات
4	قبي 3 Gibe	في إقليم الأرومو	أنجز 40%	1780 ميغا وات
5	فان Fan			100 ميغا وات
6	هاليلي ورابيسا Halele & Worabesa			422 ميغا وات
7	شيموقا يدا		تم توقيع إتفاقية	278 ميغا وات

¹ وزارة الخارجية- سفارة جمهورية السودان بأديس أبابا- إثيوبيا، ملامح علاقات مستقبلية بين السودان وإثيوبيا بعد انفصال جنوب السودان، ورقة وصفية تحليلية يونيو 2010م وتم تحديثها في عام 2011م، ص33.

			Chemoga Yada	
1900 ميجا وات	وقعت مذكرة		Gibe 4 قبي 4	8
258 ميجا وات			قيناى 3 داوا Genale Dawa 3	9
256 ميجا وات		اكتملت العملية	قيناى Genale	10
1600 ميجا وات	تحت الدراسة	كارادوب	كارادوب Caradobe	11
	تحت الدراسة		بوردار Border	12
2000 ميجا وات	تحت الدراسة	على النيل الأزرق	ميندايا Mendeya	13
	تحت الدراسة		بيكو أبو Beko Abo	14
100 ميجا وات			فينشا أميرتي نيشا Fincha Amerti Neshe	15

من الجدول نستخلص الآتي:

- إن السدود التي تؤثر على السودان وهي المشاريع التي تقع على النيل الأزرق نهر عطبرة هي سد تكزي، تانا بليس، إكولا مانديا، بيكو أبو وهي كلها مشاريع تحت الدراسة وقياساً

بالقوانين الدولية للأحواض عابرة الدول لابد من موافقة جميع الدول التي يمر بها مجرى الحوض المائي على المشاريع التي يتم تنفيذها على النهر المحدد.

- أيضاً نسبة للانحدار الشديد وجريان المياه من المناطق المرتفعة بالهضبة الإثيوبية لا يمكن أن يكون هنالك تحكم كامل في معظم مشاريع توليد الطاقة وذلك لان تحريك التوربينات للتوليد يعتمد على سرعة جريان المياه.
- أيضاً إثيوبيا لن تستطيع استهلاك كمية كبيرة من المياه في مجال الزراعة وذلك لان موسم الأمطار يستمر ما يقارب الثمانية أشهر.

الآثار الإيجابية للسدود الإثيوبية على السودان:

إن آثار السدود ومشروعات المياه الأثيوبية ليست بالضرورة كلها سلبية إذ لها آثار ايجابية على السودان فهي مثلاً تنظم جريان المياه خلال العام وذلك من خلال تقليل الفيضانات التي تجلب كميات كبيرة من الطمي في فصل الخريف أيضاً يمكن للسودان أن يسهم في سد نقص الغذاء في إثيوبيا الذي سينعكس بدوره على السودان، وذلك عبر شراكات في المشاريع الزراعية داخل السودان من خلال استغلال حصص مائية إضافية من إثيوبيا لتخزين نصيب السودان من المياه وتقليل نسبة التبخر والطمى.

يستفيد السودان من زيادة توليد الطاقة الكهربائية عبر السدود الإثيوبية للاستخدامات في

مجال الزراعة داخل الأراضي السودانية.

الخاتمة:-

يشير واقع العلاقات السودانية الأثيوبية إلى أنها علاقات إستراتيجية تتحكم في مصير البلدين بحكم هذه الجغرافيا التي جعلتهما يتداخلان في الكثير من المصالح، ويتأثران سلباً وإيجاباً كيفما كان وضع أحدهما، ولعل منهجية الاعتماد المتبادل هي الطرح الأمثل لوضع أي إستراتيجية مستقبلية تحكم علاقات السودان وأثيوبيا، والاعتماد المتبادل فكرة تقوم على مبدأ تشبيك المصالح عبر جملة سياسات تجعل كل طرف يسهم في استقرار جاره وتحسين أوضاعه، بحيث لا يمكن لأي منهما الاستغناء عن الآخر. وفي هذا الإطار يبرز الاقتصاد كأهم محرك للعلاقات بين الدول في العصر الحديث كوسيلة لتحقيق فكرة الاعتماد المتبادل بين السودان وأثيوبيا، فالواقع يشير إلى أن لا غنى لأثيوبيا عن السودان، كما لا يستطيع السودان الاستغناء عن أثيوبيا وهذا بحكم عوامل

الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، عليه فمن الضروري بالنسبة لصانعي السياسات في البلدين الانتباه إلى هذه الحقائق والعمل على الانتقال بالعلاقة من بعدها التكتيكي المرحلي إلى البعد الاستراتيجي أملاً في تحقيق تكامل اقتصادي يخدم مصالح البلدين ومن ثم دول الإقليم الأخرى.

النتائج:-

تخلص الورقة إلى النتائج التالية:-

1. إن العلاقات السودانية الأثيوبية تشكل حقيقة واقعية في تاريخ البلدين، تتحكم في مسار جمودها وتفاعلها السياسات وتوجهات الحكام أكثر من ضرورات المصالح.
2. يشكل الاقتصاد واحداً من أهم عوامل التقارب والالتقاء في العلاقات بين البلدين.
3. الوضع الاقتصادي الهش في كل من السودان وأثيوبيا يجعل من الضروري سعي البلدين نحو التعاون المثمر في المجال الاقتصادي.
4. هنالك وعي بضرورة التعاون الاقتصادي لدى القيادة الحالية في البلدين وينعكس هذا الوعي في الإتفاقات الاقتصادية ومجالات التعاون المتنوعة بينهم حالياً.
5. هناك حاجة لمزيد من الجهد في مجال تنظيم وتفعيل أوجه التعاون بين السودان وأثيوبيا، خاصة في مجال القوانين والتشريعات.
6. يحتاج السودان إلى إعادة تقييم لسياسته الخارجية تجاه دول جواره ويجب تغليب رؤية المصالح على العواطف، خاصة في موقفه من قضية مياه النيل ومساندته لمصر على حساب أثيوبيا.
7. هناك رغبة لدى القيادة الأثيوبية في تحقيق تقارب مع السودان في المجال الاقتصادي والسياسي وينعكس ذلك في الانفعال الأثيوبي بقضايا السودان الحالية كمشكلتي أبيي وحدوده مع الدولة الوليدة في الجنوب.

التوصيات:-

1. أولاً على السودان أن يحرص على علاقات متميزة مع إثيوبيا، وإكمال المشروعات المقترحة التي تربط البلدين بمصالح اقتصادية مستمرة.
2. على السودان أن يتخذ موقفاً وسطاً لخصوصية علاقته مع إثيوبيا والتي تمثل 85% من مياه النيل بالإضافة إلى أن السدود الإثيوبية والتي تعتبر منطقة لتجمع المياه الذائدة تصب لصالح السودان وأيضاً على السودان البعد عن التشدد المصري.
3. الإسراع بترسيم الحدود بين الدولتين وذلك بوضع علامات على الأرض حتى يتم حسم الاعتداء على أراضي السودانية (الفشقة الكبرى والصغرى) حتى لا تكون مصدراً للنزاع بين الدولتين.
4. محاولة العمل على حل المشكلات السياسية و الاقتصادية الكائنة في المنطقة بشكل يعمل على تحقيق التعاون والاستقرار بين الدولتين.
5. خلق إطار للحوار والتكامل فيما بين مجموعة دول القرن الإفريقي بصورة خاصة ودول حوض النيل بصورة عامة وعدم السماح للتدخلات الأجنبية بالتأثير في العلاقات بين هذه الدول.

أسماء المراجع :-

1. جوزيف رامز أمين, العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل, مركز زايد للتنسيق والمتابعة دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. إبراهيم الأمين عبد القادر, الصراع حول المياه في حوض نهر النيل- من يدفع الثمن, مطبعة جامعة الخرطوم 2010م.
3. محمد محمود إبراهيم الديب, الجغرافيا السياسية, مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1997م.
4. عمر سعد الدين, واقع المأزق الاقتصادي في السودان- الإبعاد والجذور, مجلة السياسة الدولية العدد 84 أبريل 1986م صفحة 38.
5. وزارة الخارجية- سفارة جمهورية السودان بأديس أبابا- إثيوبيا, ملامح علاقات مستقبلية بين السودان وإثيوبيا بعد انفصال جنوب السودان, ورقة وصفيه تحليلية يونيو 2010م وتم تحديثها في عام 2011م